



المرأة في المثل الشعبي.. قوانين الضبط والرقابة

حسين نشوان / الأردن

سكّلت نصوص المثل الشعبي عبر التاريخ، وباختلاف المكان والاجتماع البشري، قوّةً تشريعيّةً وقانونيّةً -غير مكتوبة- استمدّت قوّتها ومرجعيتها من ثقافة الأنماط الزراعيّة والرعيّة وأعرافها.

ومن المؤكّد أنّ تلك الأنظمة التشريعيّة تنطوي على عدد من الصّوابط الرقائيّة والمنعيّة القهريّة التي تحاول من خلالها توجيه السلوك الاجتماعي نحو جملة من القيم التي تمثّل مفردات ثقافيّة متعارف عليها في المجتمع الواحد، وهي مفردات يعرف بها المجتمع (المجتمع الذي أنتج المثل)، ومن خلالها يمكن التعرّف على هويّته الجامعة. ويختلف المثل عن أنواع الفنون الأخرى بأنّ مؤلّفه ليس معروفًا، وبالتالي تصبح القوّة التأليفيّة مقرونة بالمجتمع كمسؤوليّة تضامنيّة. ولسبب يتعلّق بوظيفته التعليميّة، فإنّ المثل يحوز على جملة من السلطات الأخلاقيّة والتعليميّة والقانونيّة، ومن هنا تكمن قوّته التي تنضاف لسهولة تداوله وشموله وارتباطه بكلّ

مناحي الحياة. وتبرز من خلال تلك القيم التي يبسّر بها المثل أنواع من الخطابات التي تحكم العلاقة بين أطراف المجتمع وفئاته، وتدلّ في الوقت نفسه على مصالح تلك الفئة التي اجترحت الخطاب ليس للسيطرة والهيمنة حسب، بل لضمان التوازن الاجتماعي في مناحي الحياة الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة التي تشكّل أمن المجتمع. ومن هنا يمكن فهم وظيفة المثل التشريعيّة وقوّته السلطويّة، كما يقول المفكر الفرنسي ميشيل فوكو: إنّ "الحقل القانوني والنظام القضائي يشكّلان الأرضيّة الدائمة لعلاقات الهيمنة وتقنيات الإخضاع المتعدّد الأشكال"⁽¹⁾. وقد تأثّر المثل الشعبي الذي تناول مكانة المرأة ووظيفتها في بلاد الشام عامّة، والأردن وفلسطين خاصّة، بالموروث التاريخي العربي الذي تمثّل بالشعر والموروث الحكائي والديني ومضامينه التي تتصل بالعرف والتقليد. كما تأثّر المثل، الذي يعبر عن توافق اجتماعي،

بنمط الإنتاج وظروف الحياة وتقلباتها والطبيعة والأحداث التي مرّت على البلدان العربيّة ومنها الحروب المتتالية والمجاعات والكوارث. وأسست مثل هذه المؤثرات لثقافة المثل الشعبيّ في نظرتة للحياة بشكل عام، وفي نظرتة للمرأة بما فيه من تناقض وتضاد وجمال وقسوة أحياناً، فكان المثل مرآةً للواقع بسلبياته وإيجابياته.

وفي مجال تناول المرأة في المثل، فقد ألفت طبيعة الثقافة الذكوريّة وتراث المجتمعات منذ القدم، ظلّ لها على مكانة المرأة ودورها، فحصرت دور المرأة في الوظيفة البيولوجيّة التي تتّصل بالولادة والتّكاثر والعمل البيتي، وبرزت صورة المرأة في مجتمع المثل بشكل متناقض وسليبي، لا يخلو من القسوة والدويّة والانتهاام والعزلة والإقصاء، فالمرأة مستثناة بشكل عام من الرّأي والمشورة والمشاركة، تفتقد للحقوق الأساسيّة للكائن الإنساني، وبقيت في إطار ثقافة المثل تعيش على هامش المجتمع، ولا تخفي الخطابات الحديثة "وضع النساء القانوني الغامض، والوصاية الثقافيّة التي يخضعن لها، والصور النمطيّة التي أدّت إلى بناء صورة راسخة في المتخيّل العام المعاصر والتي تظهر فيها النساء خاضعات وتابعات؛ وهي صورة معقّدة تكرّس بمكر فكرة اللامساواة بين الجنسين بما يوحي بأنّ غياب المساواة، ورغم مكتسبات الحدائث التي لا يمكن إنكارها، يُبقي وضع النساء الثانوي في المجتمعات ظاهرةً تمرّ بها جميع الثقافات والحضارات"⁽²⁾.

ويقول الباحث أحمد أبو خليل إنّ المثل ما

يزال محتفظاً بقوّته في المجلس بصفته (القول الحسم) حين تتناقض الآراء، ولكن لا نستطيع أن نقول إنّ المثل الشعبيّ ظلم المرأة، فهو ليس أكثر من مرآة تعكس تفكير المجتمع الذي خرج منه، لذلك تأتي الأمثال متناقضة تبعاً لاختلافات البيئات التي خرجت منها⁽³⁾.

تعيينات المثل

في الوقت الذي تحرص فيه التشريعات المدنيّة على إبراز حقوق الإنسان في الحياة والملكيّة والصحة والعمل والتعليم والتعبير، فإنّ المثل الشعبيّ ينطوي على عدد من القوانين والإضمارات المنعيّة والقمعيّة والانتهاميّة والعنفيّة والتمييزيّة، لكن من الظلم القول إنّ المثل كنص أدبي صوّر المرأة سلبياً في كل تفاصيل الحياة، فالمثل لا يتعيّن جنسيّاً، بل يتّصل بالمناسبة والحالة والواقعة، فكثير من الأمثال التي صيغت بلغة تخاطب المرأة، يمكن أن تُقال وتتنطبق على مواقف تتّصل بسلوك الذكر، وممّا ينطبق على الذكر والأنثى ما يقال: "الفرس الأصيلة بتطلع بذراعها"، فالمثل يتّسم بالعموميّة ويختزل الخبرة الاجتماعيّة وثقافتها.

ومن تضادات المثل ما يُقال في مدح المرأة، ونقيضها، ومنها: "البنات بركات"، و"إذا اختلفوا الاخوان وين المحنّات"، و"الأخت ودعاها والأم ورضاها"، و"الجنة تحت أقدام الأمهات" وبالمقابل "همّ البنات للمات"، "الولاي رزايا"، وهذه التضادات تتّصل باختلاف بيئات المثل ومجتمعاته وبقائه مع اختلاف

هيمنة خطاب السلطة الذكورية وثقافتها، فإنتاج الخطاب في كل مجتمع هو في الوقت نفسه "إنتاج مراقب، ومُنْتَقَى، ومنظَّم، ومُعَاد توزيعه من خلال عدد من الإجراءات التي يكون دورها الحد من سلطاته ومخاطره، والتحكُّم في حدوثه المحتمل، وإخفاء مادِّيته الثقيلة والرهيبية"⁽⁵⁾.
وحيثما نتحدَّث عن الوظيفة التشريعيَّة والقانونيَّة التي يقوم بها المثل، فإننا لا نتحدَّث عن نصوص قانونيَّة، بل نرصد ما يترتَّب عليه من إضمارات يتمثَّلها المجتمع في سلوكه، ويترتَّب عليه عقوبة ما، وهي قوانين ليست مكتوبة، وإنما استنتجت من عدد من نصوص المثل بما يحوز من قوَّة التشريع العرفي المتداول الذي أسَّس لعدد من القوانين.

قوانين تقوم على التَّمييز والدونيَّة

تبدأ فكرة التَّمييز بين الذكر والأنثى في مجتمع المثل الشعبي منذ الولادة، فالولد أو أو الصبي له "فرحة ولو كان قدَّ القمحة"، و"صبي مجنون ولا فتاة خاتون"، وربما يفسَّر هذا السلوك أنَّ المجتمع الزراعي أو الرعوي يعتمد على العمل والجهد البدني الذي يقوم به الذكور، وفي المجتمع القبلي الذي كانت القوَّة والكثرة هي أساس المكانة، كان الذكور هم سياج الحمى للدِّفاع عن القبيلة، فيقال: "عدِّ رجالك وارد الما".

وبالتأكيد فإنَّ هذا الموقف التمييزي قد ترتَّب عليه أنَّ المرأة ضعيفة، لا تقوى على العمل

الزمان والمناسبة، و"غالبًا ما تتنقص هذه الأمثال من قيمة المرأة، إلاَّ أنها في مكان آخر وأحيان أخرى قد تشيد بها، وهذا ما يمكن أن يفسَّر هذه الازدواجيَّة"⁽⁴⁾.

وقد مجَّد المثل المرأة في كثير من المواقع، وشبَّهت في مجتمع المثل الشعبي بالفرس والقمر والغزاة والأرض، وقيل في ذلك: "الأرض مثل العرض لا بتشرى ولا بتتباع"، و"ثلاثة ما بتتعار المرة والفرس والبارودة".

إنَّ خطورة المثل التَّداولي، الذي يرافق الإنسان منذ ولادته وحتى وفاته، تكمن في شموليَّته، وسهولة تناقله، وفي امتداداته التاريخيَّة التي تعود في بعض نصوصه لما قبل الإسلام، ومرجعياتها التي تتصل بالظروف المحيطة لبروز المثل في تلك العصور والحقب، ومقارباتها مع اللحظة الراهنة والزمان الحالي مع اختلاف المعارف والقيَم والأمزجة.

وعلى الرِّغم من التحوُّلات التي طرأت على المجتمع المدني في حقول التعليم والمعرفة والتكنولوجيا وحقوق الإنسان، والمشاركة السياسيَّة، وتغيُّر أدوار المرأة ومكانتها في العمل والملكيَّة ومشاركتها الرجل في جُلِّ حقول العمل والإنتاج، إلاَّ أنَّ نصَّ المثل ما يزال يتمُّ تداوله بشروط إنتاجه الزراعي والرعوي الذي يعود إلى الفترة العثمانيَّة وما قبلها، والتي يمكن التعرُّف عليها من خلال متن النص ومفرداته التي تتصل بالمعاملات النقديَّة وأسماء الأشخاص والأماكن والصفات، وما يزال المثل "سائرًا" ويتمُّ إعادة إنتاجه وفق خطاب استعاري تعسُّفي يعكس

الشاق ولا الدفاع، بل هي في الذاكرة العريية
"أضعف خلق الله" كما يقول الشاعر جرير:

يصر عن ذا اللب حتى لا حراك له
وهن أضعف خلق الله إنساناً

والضعف في المثل لا ينحصر بالجانب الجسدي،
بل هو ضعف مطلق كما يرى مجتمع المثل،
فالنساء "ناقصات عقل ودين"، حُلِقن من
"ضلع آدم"، وهي عاطفياً غير قادرة على اتخاذ
القرار، فيقال: "البنات إذا انطلقت على خاطرها
يا بتجوّز طبال يا زمار". يتأسس على ذلك أنّ
المرأة "قاصر"، لا تملك أمرها، فيقال: "المرأة
والزغير، بفكروا الزلّمة على كل شيء قدير".

قوانين مبنية المنع

يتأسس قانون المنع على فكرة التحوط والاحتراز
الصادر عن الخوف، ومع أنّ القاعدة هي
الإباحة، إلا أنّ مجتمع المثل بالنسبة للفتاة/
الأنثى يقوم على المنع، الذي تُحاط به الفتاة
منذ الصغر بجملة من التعليمات التي تقولها لها
الأم، في طريقة الجلوس والقفز والحركة والهيئة
والصوت والتعبير.

ثم تبدأ المحاذير التي تتصل بالاختلاط، "ما
اجتمع رجل وامرأة إلا كان الشيطان ثالثهما"
والمشاركة الاجتماعية التي تصل إلى المشاركة
السياسية، فيقال: "لا خير في قوم ملكوا أمرهم
امرأة".

وعلى الرغم من تعدد الشواهد التاريخية في

مجتمع المثل على تسلّم الأمور السياسية من
قبل نساء، ومنهن: شجرة الدر، الزباء، إلا أنّ
السلطة الذكورية في المجتمع الرعوي والزراعي
لم تكن لتقبل أن تتسلّم المرأة السلطة، ولا حتى
الاستشارة، فيقال: "شاوروهن وخالفوهن".

وحتى في موضع الإعجاب بالمرأة الشجاعة أو
القوية، لا توصف بصفاتها، بل يُقال: "أخت
رجال"، ويُقال: "بنت الاجواد شاورها شورها
من شور أبوها".

قوانين تقوم على العزلة

إنّ ما يتبع المنع هو العزلة القسرية التي تصبح
معها حدود حركة الفتاة في إطار البيت وحركة
الأسرة، والعزلة هي عقوبة تحلّ على الفتاة
دون ذنب، تفرضها العادات والتقاليد وبعض
الاعتقادات الأسطورية، وتقوم على المنع من
الاختلاط والخروج، ويُقال في المثل الشعبي:
"راح صباها في مخابها".

قوانين تقوم على الاثّام

مع أنّ القاعدة التشريعية تقول: "إنّ كلّ متهم
بريء حتى تثبت إداتته"، إلا أنّ مجتمع المثل
الشعبي لا يعترف بتلك القاعدة، ويرى أنّ الأنثى
متهمة منذ تتسمها لهواء الحياة مع صرخة
الولادة، فد النساء مقاليع إبليس، و"المرأة إن
دقت ركبتهما طلعت حيلتها".

ويبدو أنّ التراكم التاريخي، واختلاط الأسطوري

والثقافي، لعب دورًا كبيرًا في تبرير سيادة الذكورة وتعميق سلطتها بالاقتصاص من التاريخ الذي يعتقد أنّ حواء هي المسؤولة عن شقاء الإنسان بإغواء آدم، فيقال: **”حوا طلّعت آدم من الجنة“**.

قوانين تقوم على التبعية

في كل تلك القوانين التي عبّر عنها المثل الشعبي وثقافته، كان المثل يعكس اعتقادات المجتمع وأعرافه وسلطاته المسيطرة التي تُنفذ خطابها وفق مصالحها، وتقوم على الضبط والمراقبة والعقوبة التي تحدّث عنها ”ميشيل فوكو“ في كتاب حمل العنوان نفسه لوصف التحوّلات الاجتماعية في المجتمع الصناعي.

ومع أنّ توصيف فوكو يتوقّف عند التحوّلات التي جرت في نظم العدالة الجنائية في الحضارة الغربية في العصر الحديث، إلا أنّنا نستطيع المقايسة على تسيد خطاب السلطة، وخصوصًا الذكورية في المجتمع الزراعي والرعوي لموضوع الضبط والمراقبة والعقوبة التي حكمت سلوك المرأة/ الأثني من خلال المثل الشعبي الذي يمثل قانونًا وتشريعًا شفاهيًا واسع الانتشار وقابل للتداول، وهو من المرونة لدرجة التّضاد الذي يسمح به التأويل بحسب المصلحة.

وأصبح المنع نوعًا من التواطؤ الاجتماعي لتحقيق الأمن بحسب مصالح القوى المسيطرة، وبالتالي فقد أصبح الحق والصحيح، هو ما يقوله المثل بصرف النّظر عن صحّته أو خطئه أو قسوته أو لامعقوليته.

وقد تجلّت التبعية أيضًا على مستند تاريخي يتّصل بالتبعية الاقتصادية التي تنتقل فيها المرأة من سلطة إلى أخرى، من سلطة الولي/ الأب إلى سلطة الولي/ الزوج، فالمرأة التي أبعدت عن العمل ووسائل الإنتاج حتى في شكلها القبلي الذي يقوم على الغزو والغنيمّة، بقيت أسيرة من يملك، الذي حوّل المرأة إلى سلعة قابلة للبيع والمساومة، فهي لا تملك حريّة قرارها، فيقال: **”البتت يا جبرها يا قبرها“**، و**”اللي معاه فلوسه بنت السلطان عروسه“**، و**”يا موخذ الزغار يا غالب التجار“** و**”الرجل جنا والمرأة بنا“**.

وهذه السلطة أسّست لحالة عنيفة تعتمد الرقابة، فيقال: **”لا تأمن الخيل إذا طلّت والمرأة إذا صلّت“**، وهي رقابة مُتبادلة، حيث تقول المرأة: **”يا مأمنة للرجال يا مأمنة للمي في الغريال“**، ولا تخلو العقوبة من فعل استباقي للسيطرة، فيقال: **”اقطع راس البس من أوّل ليلة“**، و**”بدل ما تقول كش اكسر رجلها“**.

ولكن المثل الذي كان نتاج المجتمع الزراعي والرعوي، وعبر العديد من المراحل التاريخية بتنوّعاتها الثقافية والحضارية وتحوّلاتها الاجتماعية، لم يكن ينظر للمرأة من زاوية الخصومة والعداء، بل كان في كثير من مفاصل الحياة يرى أنّ المرأة هي شريكته في **”الحلوة والمرّة“**. فيقال: **”ثلاثة بطولوا العمر، الدار الوسيعة والفرس السريعة والمرأ المطيعة“**.

ويعيد مجتمع المثل قوّنّة خطابه من خلال التقسيم الاجتماعي وأعرافه ومسؤولياته من خلال أعداد لا حصر لها من النصوص التي

يُهمل بعضها مع الزّمان، ولكن أثرها يظلّ باقياً في (العقل الاجتماعي)، ولا يخلو مجتمع المثل من (نفاق عاطفي) أو تواطؤ حينما ينتصر للمرأة التي يعتبرها ضعيفة و"ضلع قصير"، وهو يكرّس تلك المقولة النمطيّة لإظهار الشفقة، وهي قيمة شعوريّة لا تتّصل بالحقوق، ومجتمع المثل يدرك ذلك فيكرّس المشاعر للحيلولة دون نفاذ الحقوق، فيرى أنّ المرأة تحتاج للودّ والعشرة الطيّبة، وأنّ اللّئيم هو الذي يقسو عليها، فيُقال: "الولايا وداعة الأجاويد"، لتعود المرأة إلى وصاية الرجل/ الذكر بمنطق الشفقة، أو الوصاية كما يُقال: "بنات الاجواد شاوروهن شورهن من شور أبوهن".

إنّ المثل يعكس ثقافة مجتمعه والصورة التي يرسمها للمرأة في أدوارها ووظائفها وعلاقاتها، فالمرأة الابنة والزوجة والأخت، غير العشيقة والعبارة، والمرأة في المثل حقيقيّة وليست متخيّلة.

ولا يتردّد مجتمع المثل في تعنيف الرجل الذي يسيء للمرأة، فيُقال: "الهامل بتشاطر على مرته"، وهو ليس تعنيفاً حقيقياً لردّ الاعتبار للمرأة، بل تمثيل رمزي للتقليل من شيم الرجل التي لا تصارع الرجال وتكون ندّاً لهم، ويُقال إمعاناً في الإهانة: "شويرته مرا"، أو "من شاو المرا" ■

* مراجع وقراءات:

(1) فلسفة السلطة، ميشيل فوكو، ترجمة الزواوي بغورة، الحكمة 2015-4-17، 3-13

2019 /http://hekmah.org

(2) أسماء المرابط، ترجمة: بشرى لغزالي، النساء والثورات العربية: أي تغيير؟، <http://www.asma-lamrabet.com>

(د.ت) 2019 /16/3

(3) أحمد أبو خليل، المرأة في المثل الشعبي انعكاس لصورتها في المجتمع، صحيفة الغد الأردنية، 2015 /5 /25.

(4) أحمد أبو خليل، المرجع السابق.

(5) عبد المجيد الهلالي، مركز الدراسات والأبحاث العلمانية في العالم العربي، تشرين الثاني 2017، آذار 2019 <http://www.Ssrcaw.org/>

